



نداء الى كل النقابيين الديمقراطيين في كل النقابات

من أجل الانخراط الجماعي في إضرابي 13 و 21 ماي 2008 لصد الهجوم البورجوازي وجهاز دولته
جميعا على درب الوحدة النقابية على أسس ديمقراطية كفاحية

بعد اتضاح بؤس "الحوار الاجتماعي" عشية ذكرى فاتح ماي 2008، تستعد النقابات لتنفيذ إضراب وطني في الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، كالفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد النقابي للموظفين (الإتحاد المغربي للشغل) والمنظمة الديمقراطية للشغل ونقابات أخرى، أو إضراب وطني عام كالكفدرالية الديمقراطية للشغل.

وكتوجه نقابي ديمقراطي كفاحي، يضم نقابيين ونقابيات من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (كدش) والاتحاد المغربي للشغل (إمش) و منفتح على مناضلين كفاحيين و ديمقراطيين من نقابات أخرى، يسعون للمساهمة في إعادة بناء الحركة النقابية على أسس الوحدة والديمقراطية والكفاحية، والسير نحو بناء ميزان قوى وازن لصد تعديلات الدولة والباطرونا على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وعموم الكادحين، وإعادة المصداقية للعمل النقابي ولمنظمات النضال الشعبي، إذ نعتبر:

أ- الإضراب الوطني في قطاع الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية خطوة ضرورية للدفاع عن مكاسب الأجراء وتحسين أوضاعهم. لكنها ستظل ناقصة طالما لم تربط بهدف توحيد جميع القواعد العمالية في مختلف النقابات على أساس ملف مطلبى مركزي وتسطير برنامج نضالي موحد.

ب- الإضراب العام إحدى السبل الضرورية لفرض تنازلات حقيقية على البرجوازية ودولتها. لكنه لن يكون كافيا إذا لم يكن موحدا لفصائل الشغيلة و مرتبطا بسيرورة نضالية لتعبئة جميع قطاعات الساكنة النشيطة بالمغرب من أجل الدفاع عن القدرة الشرائية وتحسين الأوضاع المعيشية.

فإننا ندعو كافة المناضلين النقابيين الديمقراطيين في جميع النقابات إلى:

1. الانخراط الواعي في الإضراب الوطني في الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية يوم 13 ماي والإضراب العام يوم 21 ماي 2008 والسعي لإنجاحهما، والعمل على تدارك نواقصهما بالتأكيد على الوحدة العمالية الضرورية لتحقيق المكاسب. ولن يتأتى هذا بحسن النوايا بل بجرأة جميع النقابيين الديمقراطيين على فتح نقاش في الأجهزة النقابية المحلية و القطاعية والوطنية، التقريرية منها والتنفيذية، والضغط على المركزيات النقابية و طانيا (لاسيما كدش وإمش) لتوحيد الخطوات في المحطتين (13 و 21 ماي 2008). وهذا ما سيساهم في استعادة الطبقة العاملة لثقتها في النضال، وفي العمل النقابي الكفاحي، وبذكي روح الاستعداد النضالي لدى جماهير الشعب المضطهدة.

2. اعتبار مسؤوليتنا كقائمين ديمقراطيين كفاحيين لا تتوقف عند "فشلنا" في إقناع أجهزةتنا الوطنية/مركزياتنا بالسير على طريق المشاركة الجماعية في المحطتين معا. ينبغي أن نعمل على تجسيد المشاركة الموحدة في المحطتين أينما كان ذلك ممكنا محليا، جهويا وقطاعيا. ينبغي ان نخلق نماذج وبؤرا للعمل المشترك وللوحدة النقابية محليا و جهويا وقطاعيا وتجسيدها ديمقراطيا من خلال الاجتماعات المشتركة للأجهزة التقريرية للنقابة والجموعات العامة المشتركة كلما كان ذلك ممكنا(تقرر، نخطط، ننفذ ونقيم معا).

3. الوقوف على مختلف أوجه تدبير البيروقراطيين السيء للمعارك من حيث كيفية وتوقيت تقريرها والقصور الإعلامي إزاءها- أمام أبواب الكذب والتزييف البورجوازي- وسيرها المستقبلي، ومن حيث تفكيكهم لوحدة الطبقة العاملة ومنع التحامها بحلفائها الموضوعيين (معطلين - فلاحين فقراء - تلاميذ وطلبة ...) وفتح أوسع نقاش بين مناضلي الطبقة العاملة بروح ديمقراطية وبحسن تدبير الاختلاف، حول سبل مراكمة تجارب ميدانية من شأنها تعرية الفساد البيروقراطي ومحاصرته.

4. الوقوف على خطورة تجاهل النقابات للمطالب الجوهرية المرتبطة بمستقبل الحريات النقابية (مدونة الشغل ومراسيمها، مشروع قانون الإضراب والقوانين الموروثة المكبلة للحرية النقابية) وأوجه الهجوم على الحماية الاجتماعية، وأوضاع القطاع الخاص حيث العبودية في أشنع صورها والتي وصلت حد اعتبار الأرباح أهم من الإنسان (مثال معمل روزامور)، ومصير الخدمات العمومية والاجتماعية وموثيقها ومراسيمها المؤسسة لتدمير التعليم والصحة. والتأكيد على أننا لن نساوم على كل ذلك لقاء فتات في الأجور ومكملاتها.

5. دعوة تنسيقيات مناهضة الغلاء وكل منظمات النضال الشعبي إلى جعل يومي 13 و 21 ماي يومين نضاليين من أجل الدفاع عن القدرة الشرائية.

6. استغلال مناسبة الإضراب الوطني والعام، وبصرف النظر عن دوافع وخلفيات الدعوة لهما، لتعميق وتنظيم النقاش الجماعي حول واقع وآفاق الحركة النقابية وجعل محطة الإضرابين معبرا لمد جسور التعاون والبناء النقابي والتلاقي النضالي الميداني. ليس مقبولا أبدا لكل من يعتبر نفسه مناضلا من أجل الوحدة والكفاح النقابي أن يختفي خلف الحدود التي ترسمها البيروقراطية الخاصة بنقابته، وأن يجعل من ذلك مبررا للدعوة إلى تكسير هذا الإضراب أو ذلك.

إننا نحن مناضلي التوجه- نرى أن الطبقة العاملة ببلادنا أضحت في أمس الحاجة إلى يسار نقابي ببرنامج إعادة بناء الحركة النقابية على أسس الوحدة والديمقراطية والكفاحية، يشكل التوجه النقابي الديمقراطي الكفاحي خطوة على طريق بنائه، وكمساهمة منا في هذا المجهود المنتظر بذله، فإننا نأمل أن يلعب موقع «كفاح نقابي» دورا أساسيا في تنظيم النقاش بين كل المخلصين لقضية الشغيلة.

إلى أمام، فرصة اليوم من غير المضمون أن تتكرر غدا!
عاشت الطبقة العاملة موحدة مكافحة ديمقراطية حتى النهاية!